



أفضل الممارسات والدروس حول دور حماية وتعزيز حقوق الانسان في منع التطرف ومكافحته

إن تعزيز الحقوق الإنسانية في تعامل الأجهزة الأمنية مع من تورطوا في التطرف الفكري ساعد بشكل إيجابي على تصحيح الكثير من مفاهيم التطرف العنيف، وقد اتبعت الأجهزة الأمنية المتعلقة بمكافحة هذا التطرف برنامجين متوازيين للوصول إلى هذا الهدف المنشود وهما :

البرنامج الأول :

يعمل به أثناء قضاء الموقوف فترة عقوبته بالسجن، ولتنفيذ هذا البرنامج كان لزاماً توجيه الجهات الرقابية والحقوقية لمباشرة أعمالها واختصاصها في الإشراف والرقابة على السجون ودور التوقيف التابعة للمديرية العامة للمباحث وفق نظام الإجراءات الجزائية ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وبناءً على ذلك انشأت مكاتب لتلك الجهات (هيئة التحقيق والادعاء العام فرع الرقابة على السجون - هيئة حقوق الإنسان - الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) داخل سجون المباحث العامة مما كان له الأثر الإيجابي في سهولة التواصل مع الموقوفين ومعرفة مطالبهم واحتياجاتهم ومن ثم التواصل مع المسؤولين في تلك السجون حيالها، وقد اشتمل هذا البرنامج على الاهتمام بما يلي :

١ - توفير خدمات صحية متقدمة من خلال وجود مستشفيات متكاملة في كل سجن مزودة بتجهيزات طبية حديثة وكوادر بشرية مؤهلة تقدم جميع الخدمات الطبية لنزلاء تلك السجون .



- ٢- إنشاء أقسام مناصحة داخل هذه السجون مزودة بكوادر مختصة بالأمور النفسية والاجتماعية والفكرية تعمل على تصحيح المفاهيم ومتابعة الموقوفين وفق جلسات علاجية متتابعة تعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى حاملها أثناء الإيقاف .
- ٣- وجود الموقوف داخل السجن لا يعني انقطاعه عن حقوقه في التصرف بممارسة البيع والشراء والزواج والطلاق والتوكيل بالإقامة عنه بواسطة مكاتب عدلية أنشأت داخل السجون، وأيضاً تمكنه من تجديد البطاقات الشخصية والجوازات للموقوفين الأجانب تقوم بها فروع للإدارات المعنية بذلك داخل السجون ، ومساعدة أسر الموقوفين المحتاجة من خلال مكاتب للضمان الاجتماعي.
- ٤- مراعاة الجوانب الإنسانية للموقوف المتعلقة بالحرص على ألا يفقد الموقوف وظيفته ومواصلة تعليمه، وتمكينه من الالتقاء بزوجاته في أجنحة مخصصة تسمى "الخلوة الشرعية" وكذلك النظر في طلبات الزواج أثناء الإيقاف وتمكينهم من المشاركة مع ذويهم في الخروج في مناسبات الأفراح أو العزاء لعدة أيام، وتسهيل زيارة ذوي الموقوفين الأجانب من خارج المملكة بتأمين تذاكر السفر وإقامتهم أثناء تواجدهم بالمملكة، كما أنشأ بيت عائلي بنظام فندقي يستضاف فيه الموقوفين أصحاب السيرة والسلوك الحسن وأسره، ويسمح من خلاله للنزير بالإقامة مع أسرته من يوم إلى ثلاثة أيام متواصلة، ويقوم على خدمتهم فريق نسائي لتهيئ تأهيل عالي في الخدمات الفندقية.
- ٥- روعي في إطار المعالجة داخل السجون فرز الموقوفين ذوي السمات الشديدة التطرف عن بقية الموقوفين، كما عملت على إنشاء أجنحة ما يسمى (إدارة الوقت) يتاح فيها للموقوف إدارة وقته بنفسه يمارس فيها الكثير من الأنشطة المكتبية والرياضية وتنمية



بعض الهويات كالرسم والأنشطة الإذاعية، وذلك وفق منهجية مدروسة، وقد أسفرت هذه التجربة عن نتائج ايجابية انعكست على سلوك الموقع وتغيير فكرة.

٦- تم إطلاق بوابة الكترونية لخدمة الموقعين وذويهم بمسمى (نافذة تواصل) لتكون نافذة حقيقية يتواصل من خلالها الموقعين مع ذويهم بأفضل الوسائل الالكترونية الممكنة تتيح إمكانيات التواصل بين الموقعين وأهله عن طريق الرسائل الالكترونية والاتصال الهاتفي والاتصال المرئي مع الحفاظ على سياسة الخصوصية، مع نشر بيانات الموقعين بتحديث أعدادهم بشكل دوري وعرض الأسماء والأرقام الخمسة الأخيرة من الهوية والجنسية وتاريخ الايقاف وسير القضية، ويمكن للمطلع من الجهات الحقوقية والإعلامية أن يتصفح بعض الابواب في هذه النافذة من خلال الرابط :

(WWW.nafethah.gov.sa)

البرنامج الثاني:

يأتي بعد انتهاء الموقعين من فترة العقوبة وقبل اطلاق سراحه من خلال مروره على مؤسسات إصلاحية تربوية وهو : (مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية) الذي يعني بتنمية المهارات المعرفية والسلوكية للمستفيد من خلال مجموعة من البرامج التي يقوم عليها نخبة من أصحاب العلم والخبرة لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

١- أهداف عامة تتلخص في الاسهام في نشر مفهوم الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والأفكار المنحرفة وتحقيق التوازن الفكري والنفسي والاجتماعي لدى المستفيد.

٢- أهداف فرعية تتلخص في التصدي للأفكار المتطرفة والتعرف على نوعية الانحرافات الفكرية، وتأهيل المستفيد للاندماج في المجتمع والتواصل مع أسرته.



ولتحقيق تلك الأهداف لا بد من إخضاع المستفيد لأربعة مكونات رئيسية يقوم عليها المركز وهي :

(البرنامج التعليمي - البرنامج التدريبي والمهني - البرنامج الرياضي والثقافي - البرنامج المفتوح) وكل برنامج من هذه البرامج يتكون من مجموعة من البرامج المتخصصة .

إن هذه الممارسات حققت بفضل الله نتائج ايجابية ذات مستويات عالية جداً على كبت التطرف العنيف قاربت (٨٥٪) من سجناء الداخل ، ونسبة (٨٠,١٪) من العائدين من غوانتنامو رغم مدى التعقيد وصعوبة التعامل مع قضايا التطرف الفكري وما يصاحبه من عنف وإضافة إلى ما سبق فإن أجهزة وزارة الداخلية تعمل على منع التطرف ومكافحته وفق ما يلي :

- مراقبة تطبيق قواعد حقوق الإنسان عن طريق شعب وأقسام خاصة بحقوق الإنسان تم استحداثها ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للسجون مدعومة بضباط متخصصين في القانون لرصد الانتهاكات ومعالجتها ومحاسبة من يرتكبها.

- تطوير البرامج التدريبية الخاصة بالعاملين من الرجال والنساء عن طريق إنشاء مراكز تدريب تابعة للمديرية العامة للسجون لتنمية مهاراتهم وتطويره وكيفية التعامل مع السجناء بما يتوافق مع جميع المتغيرات وبأحدث الوسائل والكفاءات والكوادر .

- حث السجناء على الانضمام إلى البرامج التعليمية والتدريبية وفوائدها في تخفيض نسبة من المحكومية .

- ترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة والولاء والانتماء من خلال البرامج التعليمية والإعلامية والدعوية .



- تنفيذ برامج تعليمية تشمل جميع مراحل التعليم العام والعالى بالتعاون مع الجامعات لإتاحة الفرصة للسجناء للتعليم العالى عن بعد .
- تنفيذ برامج تدريبية على جميع المهن والحرف التى يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى لتأهيل النزىل ليكون عضوا فعالا فى المجتمع بعد انتهاء محكوميته .
- تفعيل دور التكافل الاجتماعى بتنفيذ برامج اجتماعية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتفعيل دور الرعاية اللاحقة ومشاركة الجهات ذات العلاقة فى إيجاد فرص وظيفية للسجناء بعد انتهاء فترة العقوبة لما لذلك من أثر كبير فى تقويم السلوك والحد من البطالة .
- تنفيذ برامج اليوم العائلى للسجناء التى يستطيع من خلالها السجنى الالتقاء بأسرته فى مكان مستقل عبارة عن وحدات سكنية خاصة بعيدة عن أنظار السجناء .
- إنشاء مكاتب داخل السجن يستطيع السجنى من خلالها الاطلاع على كل ما هو مفيد وينمى قدراته العقلية والذهنية والثقافية بالإضافة إلى تكثيف المحاضرات والندوات ونشر المذكرات التوعوية التى تمس الجانب الفكرى وعقدما بشكل مستمر لإعادة توجيه النزىل فكريا بتوعيته ويزرع الأفكار السليمة فيه لكي لا يكون ضحية للأفكار المشبوهة .
- تقوية الوازع الدينى بالتركيز على وسطية الدين الإسلامى ومبدأ التسامح ونبذ التطرف والإرهاب بكل صورته وأشكاله .
- تخفيف محكوميات السجناء لقاء حفظهم للقرآن الكريم أو بالعفو الصادر من الجهات العليا له أثر كبير فى تقويم سلوكهم وتنمية ولاءهم وعدم العود للجريمة .
- التوسع فى أنشطة شغل أوقات الفراغ وأماكن الترفيه وتنمية المهارات والهوايات المفيدة.



- استحداث الأمن العام لإدارة لحقوق الإنسان بالأمن العام وأقساماً لحقوق الإنسان بمناطق المملكة تتبع الإدارة العامة للشؤون القانونية .
- أتاح الأمن العام قنوات تواصل مع جمهور المستفيدين من خدماته لتسهيل إيصال ملاحظاتهم أو شكاويهم أو مقترحاتهم وذلك من خلال الرقم (٩٨٩) والبريد الإلكتروني human.rights@moisp.gov.sa وكذلك الفاكس رقم (٠١٠١٠) بالإضافة إلى إمكانية التواصل المباشر مع إدارات الأمن العام في مختلف مناطق المملكة .
- يوجد نظام إحصائي بالأمن العام ونهايات طرفية له لإدخال البيانات والمعلومات من قبل جهات الاختصاص في جميع مناطق المملكة ومن ضمن ما يحتويه ذلك النظام ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان ومواضيعها المختلفة .
- تقوم جهة الاختصاص بالأمن العام بالمشاركة في المناشط والفعاليات التي تتناول أهمية زيادة الوعي بخطورة عواقب التطرف العنيف وطرق الوقاية منه ومكافحته وعلاقته مع حماية حقوق الإنسان وصونها من الانتهاك .
- تتضمن خطط التدريب السنوية للأمن العام دورات لحقوق الإنسان وحقوق المتهم ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وقضايا العنف الاسري والأمن الفكري كما ينفذ الأمن العام مشروع توعوي سنوي للتثقيف القانوني والاجرائي لمنسوبيه ونشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في العمل الأمني وذلك في إطار الجهود التي يبذلها الأمن العام لتعزيز حقوق الإنسان والعمل على حمايتها ودعم آلياتها للحد من أي تجاوزات أو انتهاكات والتي يأتي من ثمارها منع التطرف العنيف ومكافحته .



The Good Practices in Education to Combat Violent Extremism

Anyone who has followed up the educational policy of Saudi Arabia , since its new unification to the present day , will note , despite the long time , the agreement on the lofty objectives in which the fight against violent extremism is the most important. That was achieved through a group of educational practices , weather directly or indirectly. The following practices, that the educational community has sought to practice and rehearse for the prevention of violent extremism are as follows:

Practice #1 The National Preventive Program (FATN) which includes a number of strategies including :

1. Training :

- a. Implementing the rehabilitation and training programs to enhance the abilities of supervisors , experts and instructors of FATN so that the training material can reach the students in a sequential manner . In addition to establishing FATN student centres.
- b. Strengthening the national identity in the educational environment through acquiring the educational community the personal and social skills.
- c. Developing the positive attitudes and tendencies for students through a series of workshops dealing with the important skills such as self-awareness , self-affirmation , problem solving and thinking skills.
- d. Providing distant training programmes so as to reach a large category of students in a short time.
- e. Seeking for the establishment of an electronic library containing visual and audio material in addition to references and scientific resources concerned with intellectual security in its various fields.

2. Instruction :

Education extends to the community where the students live , starting from the family to the outside community .

- a. Strengthening the national affiliation through involving individuals in various competitions such as writing stories or poetry in addition to Video clips , etc.



- b. Planning programmes that focus on developing the intellectual awareness and methods of its achievement to the outside community , especially the families of students in partnership with the Ministry of Interior , Ministry of Social Affairs and King Abdul Aziz Centre for National Dialogue.
 - c. Building channels of communication with the external environment of students to support and assist in achieving the objectives of FATN Programme through the social media (www.ftnmoe.com) .
 - d. Focusing on spreading the awareness using the media and the diverse technological means to reach to a larger community segment.
3. Community Partnership:
- Through cooperation between the Ministry of Education (FATN Programme) and the government and civil society institutions.
- a. Forming community partnerships with the private sector to participate in the programme's operations and support its objectives.
 - b. Cooperating with government institutions such as Ministry of Interior , Ministry of Social Affairs , Ministry of Labor and Ministry of Information to achieve the protection of violent extremism .
 - c. Developing the social responsibility of the education staff through support of volunteer and joint cooperation. (Carrying out FATN Volunteer Forum)
 - d. Holding partnerships with various media institutions to support the coverage of activities and programmes.
 - e. Achieving the sustainable development to ensure sustainability of the programme through the partnerships with the private sector and the provision of expertise in all areas .
4. Consultations :
- To achieve the strategy of development and prevention.
- a. Setting up advisory centres to provide a continuous and available service in all times to achieve the intellectual and psychological health for the students and their families
 - b. Opening the door of consultations to students and their families to provide them with the feedback and help them to overcome safely the stage of violent extremism.



- c. Preparing advisors with professional efficiency , knowledge expertise and high guidance skills.

Practice # 2 Building the Islamic , national , intellectual and cognitive personality of the student.

That is done through providing the student with a set of multiple and interrelated knowledge that benefits the individual himself and his community as knowledge is the enemy of ignorance and the ignorant is the enemy of himself before being an enemy to society and his homeland.

Practice # 3 Developing the educational curricula to ensure keeping up with the requirements of development and the innovations of the era.

Ministry of Education has sought the development of curricula in all its different stages to ensure the unity of the country , achieve the values of tolerance and peace for the individual and the society , including combating the violent extremism in the curricula and connect them with the national culture and civilization. It is also done through benefiting from experts who specialize in educational curricula , identifying curricula and programmes dealing with national unity, + and fighting the violent extremism through direct or indirect guidance.

Practice # 4 Developing Teacher Standards and their Rehabilitation :

This is done through putting standards for the selection of teachers and specifying developmental and training programmes to raise their professional competence which contributes effectively in the protection of the generations from violent extremism . An example of these programmes include the measure of competencies of applicants to the educational jobs and the accomplishment of the teacher's license .





Practice # 5 Specifying Education and submitting it to multiple categories

The ministry of education has specified programmes and education to certain categories to fit their needs and their circumstances and to rise them for the better, such as gifted programmes , special education programmes , and kindergarten programmes in order to provide the values that contribute to the protection of intellectual extremism to all categories in different age groups.

Practice # 6 putting quality standards of education and pursuing to achieve them.

Through the establishment of King Abdullah Project for the development of Education which aims at elevating the level of the educational process by improving the learning methods and assessment techniques in line with the requirements of the era and achieve the Intellectual Security.

Practice # 7 Activating the role of programmes and curricula in the educational practices.

Through the establishment of the Agency of programmes and curricula that aims at engaging student more effectively in the educational process by opening the door to him to participate to achieve his goals and develop his abilities . In addition , developing programmes designed to build and enhance the students' skills development.

Practice # 8 Opening the door of joint cooperation to make effective community partnerships:

Through the cooperation with the security institutions in the country such as the Ministry of Interior , Community Service institutions such as the Ministry of Social Affairs in order to create the defence line against the violent extremism by achieving the common goals . In addition to cooperation with the private sector to support projects and programmes that are interested in protecting students from violent extremism.



Practice # 9 The Optimum Use of Information and Communication Technology.

By supporting and establishing channels of communication between the learning environment inside and outside schools through the different social media so that they can contribute to the arrival of techniques and methods of protection from violent extremism to a larger segment of the society .

Practice # 10 Encouraging the Scientific production such as scientific research and papers dealing with methods and strategies of prevention from violent extremism through the educational process.

By stimulating the researchers in various fields such as psychology , sociology , studying methods and techniques of protection of intellectual extremism through education policy and achieving its objectives . In addition to the establishment of community partnerships with public and private sectors to support initiatives and research .

Practice # 11 Participating in local , regional and international events

In order to develop students' skills, increase their cognitive and learning acquisition , and expand their mental capacities to achieve immunity against violent extremism.



ايضاحات التدابير التي اتخذتها المملكة في مكافحة التطرف والإرهاب:

• أولاً جهود المملكة على المستوى الدولي:

قامت المملكة بدور فعال ومؤثر في حفظ الأمن والتصدي لظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات اللازمة ومنها المواجهة الأمنية والفكرية وفرض القيود المالية مع التقيد بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومن تلك التدابير:

١- المصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وعددها (١٦) اتفاقية، منها:
الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (نيويورك ١٩٩٩ م)، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (نيويورك ١٩٩٧ م)، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨ م، واتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب ٢٠٠٤ م، واتفاقية قمع الإرهاب النووي (نيويورك ٢٠٠٥ م)، وغيرها من الاتفاقيات.

٢- تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بتجميد الأموال، وحظر السفر، وحظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة الموحدة للجنة العقوبات بمجلس الأمن.

٣- التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة الإرهاب وخاصة لجان الأمم المتحدة المعنية بذلك، وتشجيع الجهود الدولية الهادفة للتصدي لهذه الظاهرة، والاستفادة من الخبرات والأبحاث وتبادلها على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٤- إنشاء قنوات اتصال للتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية والدول للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عبر وزارة الخارجية. وتنظيم المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمشاركة فيها، واستعراض تجربة المملكة في مكافحته، والإفادة من التجارب الأخرى.

• ثانياً: جهود المملكة على المستوى الوطني:

امتداداً لجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب بشتى صورته وأشكاله، من خلال وسائل لقيت الإشادة من المجتمع الدولي كونها توازن موازنة دقيقة بين مكافحة هذه الجرائم من جهة،



وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى؛ ولكون الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد المجتمعات، ويستوجب اتخاذ تدابير إضافية كفيلة بمحاربه؛ فقد أصدرت المملكة نظام جرائم الإرهاب وتمويله بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٤هـ الموافق (٢٧/١٢/٢٠١٣م)، وهو نظام إجرائي ينسجم مع الظروف التي تفرضها طبيعة الجرائم الإرهابية دون المساس بأي من حقوق الإنسان، حيث أخذ فيه بمبدأ التوازن بين الأخطار التي تؤول إليها تلك الجرائم، وحماية حقوق الإنسان التي حفظتها وأكدت عليها الشريعة الإسلامية، وحفظ حقوق المتهم القانونية، وحدد النظام - بشكل دقيق - المراد بالجريمة الإرهابية بأنها: "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يُقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة، أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكائنها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها".

وقد قامت المملكة باتخاذ العديد من التدابير التي تراعي الجانب الإنساني في إطار مكافحة الإرهاب، ومنها:

١- معالجة الآثار التي تحدث نتيجة المواجهات مع الإرهابيين كحوادث قتل الأبرياء أو إتلاف الممتلكات وغيرها واتخاذ اللازم في هذا الشأن، ويشمل كذلك المزايا الممنوحة للشهداء والمصابين من المشاركين من رجال الأمن في مكافحة الإرهاب.

٢- تقديم جميع الخدمات الإنسانية والاجتماعية للموقوفين في قضايا الإرهاب، وذويهم، والمطلق سراحهم، مما يساعد على الاستجابة لمقتضيات ومتطلبات الإصلاح الفكري والسلوكي.

٣- التعامل بحزم مع مرتكبي الجرائم الإرهابية وتعقبهم واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة والتزاماتها الدولية والإقليمية والثنائية في المجال.

٤- أصدرت وزارة الداخلية قائمة بأسماء "المنظمات الإرهابية" وهي: (تنظيم القاعدة — تنظيم القاعدة في جزيرة العرب - تنظيم القاعدة في اليمن - تنظيم القاعدة في العراق - داعش - جبهة النصرة — حزب الله في داخل المملكة — جماعة الإخوان المسلمين - جماعة الحوثيين)، وكافة الجماعات والتيارات الواردة بقوائم مجلس الأمن والهيئات الدولية وعُرفت بالإرهاب وممارسة العنف.



٥- تنظيم عمل الجمعيات الخيرية العاملة في الداخل والبالغ عددها (٤٩٨) جمعية، على نحو يمنع استغلالها في تمويل الإرهاب، ولا يؤثر سلباً على دورها الإنساني، وبخاصة ما يتعلق بحركة الأموال وتحويلها للخارج.

٦- إنشاء لجنة تسمى (لجنة المناصحة) تهدف إلى محاربة الفكر الإرهابي، من خلال مواجهته بالفكر، وكشف الشبهات، وذلك بالاستعانة بالعلماء والمفكرين المؤثرين والأخصائيين في المجالات الاجتماعية والنفسية، كما تم تنفيذ برنامج "الرعاية" الذي يُعنى بإعادة تأهيل السجناء الذين أوشكت فترة محكوميتهم على الانقضاء، من خلال إرشادهم وتوجيههم لما فيه خير لهم، والعمل على استقرارهم النفسي، ليخرجوا مستعدين للبناء وليس للهدم، من خلال مركز محمد بن نايف للمناصحة.

٧- إصدار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية والتعاملات الإلكترونية لتحقيق الأمن المعلوماتي، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة، حيث نص في مادته السابعة على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية : ١- إنشاء موقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره؛ لتسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات، أو أي من أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات، أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية."

٨- بذلت وزارة الثقافة والإعلام جهود كبيرة لمحاربة الفكر التكفيري المنحرف من خلال البرامج الإذاعية والتلفازية التي استضافت العلماء والمشايخ وتناولوا الفكر التكفيري، وأبانوا بالحجة والبراهين خطأ المنهج، وصححوا المفاهيم الخاطئة المغلوطة مستدلين بذلك بما جاء في القرآن والسنة وما نقل عن السلف الصالح وأئمة المسلمين.^١

ثالثاً: فيما يتعلق بتحقيق التفاهم أفضل بين جميع الديانات والمعتقدات والثقافات والشعوب وزيادة التسامح والاحترام المتبادل:

أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية وثيقة عمل موجهة للأئمة والخطباء أكدت فيها على عدم المساس أو الانتقاص من الأشخاص والطوائف، وتضمنت هذه الوثيقة عقوبات منها فصل من تثبت مخالفته

^١ رقم (٨) من موقع وزارة الخارجية الرسمي.



Mission Permanent du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès des Nations Unies
Genève



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
جنيف

لهذه التعليمات من الإمامة، وأطلقت الوزارة برنامجاً شاملاً لتعزيز الوسطية ومكافحة الغلو والتطرف شمل عقد ندوات متخصصة بلغ عددها استفاد منها العديد من الأئمة والخطباء، كما وقعت الوزارة اتفاقية مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لتدريب ما يقارب (٤٠,٠٠٠) من أئمة المساجد والجموع لممارسة دورهم في نشر ثقافة التسامح في المجتمع من خلال الخطب والمحاضرات والأنشطة الأخرى.

وتمثل جهود المملكة في إرساء قيم الحوار بين الأديان والمذاهب نجحاً وطنياً أخذته المملكة على عاتقها، وتأتي مبادرة المملكة للحوار بين أتباع الأديان والحضارات أحد أهم الخطوات التي سعت لتحقيقها في هذا المجال، والتي توجت بإنشاء (مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات) في فيينا، كما يأتي تبني المملكة لفكرة إنشاء (مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية) بمدينة الرياض، والذي دعا له الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - أثناء قمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠١٢م، بهدف إشاعة التسامح والحوار بين أتباع المذاهب الإسلامية.

”انتهى“